LAFARGE
لافارج للإسمنت
الأردن

الرقم : 73 /1/13
التاريخ :2011/5/15

ASSEMBLY DECISION - JOCM - 16/5/2011

معالي الدكتور بسام الساكت الاكرم
رئيس هيئة الأوراق المالية المحترمين

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة العادي

تحية واحتراما ،،،

لاحقا لكتابنا رقم (70/1/13) المؤرخ في 2011/4/27 المتعلق باجتماع الهيئة العامة العادي لشركة لافارج الاسمنت الأردنية (شركة مصانع الاسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة)المنعقد بتاريخ 2011/4/27، نرفق طيا نسخة عن محضر وقائع الاجتماع المشار إليه أعلاه موقعا حسب الأصول .

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

(١١)

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

هيئة الأوراق المالية
١٦ أيار ٢٠١١
الرقم المتسلسل ٧٦٩٨
١٢/١/ اقصاح

المـــدير الـــعام
سالم صوصو

الاخ تامر
البورصة
م/م ١٦ / ٥

شركة لافارج الإسمنت الأردنية
هاتف: ٥٦٠٠٦٠٠(٦-٩٦٢). فاكس: ٥٦٠٠٦٣٣(٦-٩٦٢)
ص.ب (٩٣٠٠١٩) عمان ١١١٩٣ الأردن
بريد الكتروني: cement.info@jordan.lafarge.com

ISO 9001 DNV REGISTERED
ISO 14001 DNV REGISTERED

وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2011/4/27

بناء على دعوة من رئيس مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة وفقا للمادة (144) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 واستناداً لأحكام المادتين (169و171) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 والمادتين (26 و 29) من النظام الداخلي للشركة، تم عقد اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة مصانع الإسمنت الأردنية في فندق جراند حياة عمان في الساعة الثانية عشر من بعد ظهر يوم الاربعاء الموافق 2011/4/27 لبحث الأمور التي وردت في الدعوة الموجهة للسادة المساهمين لحضور هذا الاجتماع .

ترأس الجلسة معالي السيد عبد الاله الخطيب / رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضر الاجتماع السيد معن الشناق مندوب مراقب عام الشركات.

وبعد ان رحب السيد رئيس الجلسة بالسادة الحضور، أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات توفر النصاب القانوني من المساهمين حيث بلغ عدد الحاضرين 67 مساهما اصالة ووكالة منهم 39 مساهما يحملون 44،024,145 سهما أصالة و(28) مساهما يمثلون 147,046 سهما وكالة ما مجموعه 44,171,191 سهما أي ما يمثل (73 %) من اسهم ورأس مال الشركة البالغ (60.444.460) سهما/ دينارا، كما أعلن اكتمال النصاب القانوني المتعلق بحضور مجلس الإدارة وذلك بحضور اربعة أعضاء من اصل سبعة لهذه الجلسة وكذلك حضور مدققي حسابات الشركة السادة شركة ارنست اند يونج، كما أضاف بأن الشركة قامت بالإعلان عن الدعوة في وسائل الإعلام وأن الاجتماع قانوني بكل ما يصدر عنه، ثم أعلن السيد رئيس الجلسة افتتاح الجلسة في تمام الساعة الثانية عشر والربع ظهرا وتعيين السيدة هانية العسلي كاتبة للجلسة والسيد عباس نعيمات والسيد علاء الدبعي مراقبين.

ثم قام السيد رئيس المجلس بتلاوة الأمور الواردة على جدول الأعمال ليتم النظر فيها من قبل الهيئة وهي كالتالي:

1. تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2010/4/19.
2. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2010 والخطة المستقبلية والمصادقة عليها.
3. سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن عام 2010.
4. مناقشة حسابات الشركة وميزانيتها عن عام 2010 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع ارباح عن عام 2010 على السادة المساهمين.
6. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2011 وتحديد بدل أتعابهم.
7. أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها بجدول الأعمال وتدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقترن إدراجها في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

وفيما يلي وقائع الجلسة :

أولا- بناء على الاقتراح المقدم من السيد المساهم عبد الله المالكي قررت الهيئة العامة بالاجماع تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2010/4/19 بالقرارات وتمت التلاوة.

ثانيا- تم اقتراح تسجيل اسماء الراغبين من الهيئة العامة بالمناقشة ودمج مناقشة البنود الثاني والرابع والخامس من جدول الأعمال من قبل السيد المساهم محمود ابو شحوت ووافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح بالاجماع.

ثالثا- تلا السيد وضاح البرقاوي ممثل ارنست اند يونج / مدققو حسابات الشركة تقريرهم عن أمور الشركة وحساباتها وميزانيتها عن عام 2010 وتم إقراره من قبل الهيئة العامة.

رابعا- قبل البدء بمناقشة جدول الاعمال، قام السيد رئيس الجلسة بمخاطبة الهيئة العامة متحدثا بالنيابة عن المجلس المنتخب والذي يعد من جوهر مهمته السهر على مصالح الشركة ومساهميها فتحدث عن التحديات الغير مسبوقة التي واجهت الشركة خلال العام المنصرم والتي ما زالت مستمرة والمتمثلة في المنافسة الغير عادلة من استيراد للكلنكر والاسمنت من دول كلفة الطاقة فيها لا تتعدى ال 18 دينارا للطن بينما كلفة الطاقة في الأردن ارتفعت في الآونة الأخيرة الى 492 دينارا للطن مضيفا الى ان المؤشرات العالمية تشير الى استمرار ارتفاع اسعار الفيول اويل.

وأضاف بأن الشركة -ادارة ومجلسا- ترحب بالتبادل التجاري العربي والمنافسة العادلة الا ان ما تواجهه الشركة حاليا -وغيرها من الشركات المنتجة للكلنكر محليا- من استيراد للكلنكر ليس بالمنافسة العادلة مذكرا ان هنالك اولويات وطنية على المحك تتمثل بشكل اساسي بالمحافظة على فرص العمل التي توفرها صناعة الاسمنت والصناعات المساندة لها في المملكة -ناهيك عن خلق فرص عمل جديدة!

وتحدث السيد الرئيس قائلا انه وبالرغم من كل الصعوبات والتحديات لا زالت الشركة تحافظ على 50% كحصة سوقية في سوق تبلغ الطاقة الانتاجية فيه 3 اضعاف الاستهلاك وأضاف بأن الشركة قد قدمت طلب حماية لوزارة الصناعة والتجارة مؤخرا على أمل ان تقوم الوزارة بايلاء هذا الموضوع عناية خاصة لما له من أهمية كبرى وانعكاسات على مستقبل واداء صناعة الاسمنت والصناعات المكملة والمساندة لها في المملكة.

ثم تحدث السيد رئيس الجلسة عن اسرة العاملين في الشركة وعن ارتفاع الكلف الثابتة في ظل انخفاض انتاج الشركة من 4 مليون طن الى 2 مليون طن مما يشكل عبئا كبيرا على الشركة ، وأضاف ان موضوع تخفيض الكلف الثابتة عبر تسريح العاملين --بحيث يصل عدد العاملين في الشركة الى رقم مقبول اقتصاديا يمكن الشركة من الاستمرارية والمنافسة-- كان مدار بحث طويل بين اعضاء مجلس الادارة، وان موقف اعضاء المجلس كان واضحا بضرورة تحقيق اكبر قدر من العدالة الممكنة للعمال في ظل الظروف المتاحة بحيث تعكس وفاء الشركة لهم، وانه بناء على ما تقدم ارتاى المجلس ضرورة تخصيص الأرباح التشغيلية -التي انخفضت انخفاضا حادا عن العام 2009-- لتسوية أوضاع العمال وذلك عوضا عن الارتكان فقط الى نصوص قانون العمل وانه وبعد الدراسة تبين ان المبلغ الذي يجب تخصيصه مقداره 16 مليون دينار.

واوضح الرئيس ان الشركة حاليا تمر في مرحلة تتطلب منها اخذ القرارات الصعبة لتتمكن من المواءمة مع اوضاع السوق والمنافسة والا فان الخيار الآخر هو ان تبقى الشركة على ما هو عليه لتتعرض مستقبلا

لصعوبات لن تتمكن من تخطيها. وأضاف اننا جميعا من عاملين ومساهمين ومجلس ادارة كالأسرة الواحدة علينا تخطي مرحلة الصعوبات والتحديات هذه بروح ايجابية وتضامنية وانه من واجب الشركة دائما الموازنة ما بين مصلحة مساهميها والعاملين فيها مذكرا بنسب التوزيع العالية التي أقرتها الهيئة العامة خلال الخمس سنوات الماضية الامر الذي يصعب تحقيقه هذا العام والامر الذي ادى الى طلب مجلس الادارة من الهيئة العامة الموافقة على توصيته عدم توزيع ارباح عن العام 2010.

كذلك تحدث السيد رئيس الجلسة عن ما تقوم به الشركة من اجراءات اخرى بهدف خفض التكاليف المتعلقة باستخدام الطاقة من خلال العمل على استخدام الطاقة البديلة كالفحم البترولي و/او المواد الصناعية القابلة للتدوير وتحدث كذلك عن الأصول الثابتة للشركة وامكانية ادارتها وتوظيفها بالشكل الأمثل الذي يحقق اكبر فائدة ممكنة للمساهمين موضحا ان في هذا الخصوص كافة الخيارات متاحة وان الشركة ستتعامل مع هذا الموضوع بكل حرص ومهنية.

خامسا- تم البدء بمناقشة البنود الثاني والرابع والخامس من جدول الأعمال حيث قدم السادة المساهمين استفساراتهم على النحو الاتي:

- تحدث السيد محمود ابو شحوت مستفسرا عن نتائج الشركة للربع الاول من السنة الحالية وحجم قضايا البيئة المقامة على الشركة وأثرها.
- تحدث المساهم السيد عزمي زوربا مبديا شكره للسيد رئيس الجلسة على المداخلة التي قدمها بخصوص الظروف التي تمر بها الشركة متسائلا عن ما اذا كانت الشركة قد استعدت فعلا للمنافسة واستخدمت وسائل الاعلام لمصلحتها في هذا الخصوص، ثم استفسر عن اخر المستجدات المتعلقة بمشروع الفحم البترولي وسبب الارتفاع بمخصص قطع الغيار كما جاء في التقرير السنوي.
- قام السيد المساهم خليل بركات بالاستفسار عن كل من سبب الارتفاع في مخصص انهاء الخدمة من 11 مليون دينار لعام 2009 الى 16 مليون للعام 2010 وعن الخسائر في العملات الاجنبية البالغة 159 الف دينار كما هو مبين في التقرير السنوي.
- استفسر السيد المساهم عبد الفتاح جابر عن اخر المستجدات المتعلقة باستيراد مادة الكلنكر لما لها من ضرر على الشركة واضاف بانه كان من الاجدى على مجلس الادارة الاخذ بعين الاعتبار صغار المساهمين قبيل التوصية بعدم توزيع ارباح عن عام 2010.
- استفسر السيد المساهم نقولا عطا الله عن امكانية قيام الشركة باستيراد مادة الكلنكر اسوة بالشركات المنافسة لغايات خفض النفقات المتعلقة بارتفاع اسعار الطاقة.
- اثنى المساهم السيد عبد الله المالكي على السؤال السابق مضيفا بان على الحكومة الاخذ بعين الاعتبار مصلحة الشركات الوطنية المنتجة للاسمنت بمعالجة المنافسة غير العادلة بمنع استيراد مادة الكلنكر.
- قامت السيدة هالة احسان بالاستفسار عن امكانية استخدام مادة البوزولانا على نطاق واسع في صناعة الاسمنت لوجودها بكميات كبيرة في المملكة.
- قام السيد المساهم صدقي سليمان بمطالبة الشركة بالتقدم لدى الجهات المختصة بطلب التعويض عن الاغراق فيما يتعلق بانخفاض كلفة انتاج مادة الكلنكر المستخدم من قبل الشركات المنافسة.

- واخيرا قام السيد المساهم محمود الحياري بابداء شكرة العميق لكل من مجلس الادارة ولكافة العاملين في الشركة على جهودهم المتواصلة بالحفاظ على مكانة الشركة واستمراريتها وابدى استغرابه بالسماح للشركات المنافسة باستخدام مواد بديلة للطاقة كالفحم البترولي دونا عن شركة لافارج الاسمنت الاردنية وبنفس الوقت شدد على مطالبته مجلس الادارة بالمباشرة باستخدام الفحم البترولي و/او أي طاقة بديلة اسوة بالشركات المنافسة.

تحدث السيد معن الشناق مندوب عطوفة مراقب عام الشركات مستفسرا عن التحفظ الوارد في تقرير مدقق الحسابات بتدني قيمة الاليات المتعلقة بمشروع الفحم البترولي واجاب كل من السيد رئيس الجلسة والسيد المدير العام بان الشركة قد قامت بالاستثمار بهذا المشروع في عام 2005 في مصنع الفحيص مؤكدا ان الشركة كانت قد حصلت على موافقة وزارة البيئة اللازمة للبدء بالانشاء وباستخدام الفحم البترولي في حينه وقبل البدء بالانشاء، وأضاف ان الشركة ما زالت تبحث خيارات استخدام هذه المعدات واستخدام مادة الفحم البترولي اسوة بالشركات الأخرى الى الآن مع الجهات صاحبة الاختصاص.

ثم قام السيد رئيس المجلس بالاجابة عن تساؤلات واستفسارات السادة المساهمين فتحدث قائلا بان الشركة مجلسا وادارة لم ولن تدخر جهدا في سبيل توضيح موقف الشركة فيما يتعلق بالمنافسة غير العادلة امام الجهات المختصة وأوضح في هذا الخصوص ان لا سيطرة للشركة على الجهات المختصة التي تمنح التراخيص في مجال صناعة الاسمنت وأضاف ان الشركة بينت موقفها في الاعلام بخصوص المنافسة غير العادلة بشكل واضح ومستفيض الا ان هذا الموضوع لا يحل عبر البيانات الصحفية انما بحاجة الى قرار حكومي واضح يقضي بحماية هذا القطاع والعاملين فيه موضحا ان ادارة الشركة تعي حساسيات التعامل مع الدول المعنية والتي على الحكومة موازنتها مع اولويات الاقتصاد الوطني. واضاف قائلا بان الشركة تقدمت بطلب حماية الى وزارة الصناعة والتجارة وأننا ما زلنا بانتظار اجابتنا بهذا الخصوص وان الشركة سوف تستخدم كافة الوسائل القانونية المتاحة في هذا الخصوص بما في ذلك موضوع طلب الاغراق مجيبا على استفسار احد السادة المساهمين.

وحول امكانية استيراد مادة الكلنكر، اجاب السيد الرئيس بانه لا يوجد ما يمنع من دراسة هذا الموضوع الا ان الشركة حريصة على الابقاء على كامل عملية الانتاج لديها واشار الى التدابير والاجراءات التي تتبعها دول أخرى في هذا الخصوص من فرض رسوم وغيرها من التدابير لتحقيق المنافسة العادلة مضيفا ان الشركة تأمل ان يتم اتخاذ هكذا تدابير من قبل الحكومة لحماية صناعة الاسمنت وكامل القطاعات المتعلقة بها.

ومن ثم طلب السيد رئيس المجلس من السيد المدير العام الاجابة عن الاستفسارات الاخرى المقدمة من السادة المساهمين. حيث اجاب السيد المدير العام عن نتائج الشركة للربع الاول من السنة الحالية قائلا بان السوق لا يزال يشهد انخفاضا بالطلب على مادة الاسمنت مقارنة بحجم العرض الكبير نتيجة وجود عدة شركات منافسة بالاضافة الى الكميات المستوردة من الكلنكر والاسمنت المكيس.

وفيما يخص دعاوي البيئة المقامة ضد الشركة اجاب السيد المدير العام ان هذه القضايا تستند جميعها الى المطالبة بالتعويض المتمثل بنقصان قيمة عقارات بزعم تأثرها من الغبار الاسمنتي وانها تفتقر لسندها الواقعي

ومبررها القانوني الا ان المحاكم ومع كل الاحترام والتقدير تقضي بالتعويض بمبالغ باهظة دونما سند من بينة سوى الخبرة غير البيئية. واضاف ان الشركة تؤكد على التزامها بكافة القواعد الفنية الالزامية الخاصة بنسب الانبعاثات المسموح بها وبكافة الاشتراطات البيئية المطلوبة وتطلب باستمرار ضرورة الكشف على مصانعها للتأكد من التزامها هذا الا انها تواجه برفض المحاكم الموقرة المستمر والتي ترفض ايضا تطبيق الأحكام ذات العلاقة في قانون حماية البيئة والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه. وأوضح بان الشركة قد تكبدت جراء هذه الدعاوي خلال السنوات الأربعة الماضية ما يزيد عن 5,5 مليون دينار. وأكد في هذا الخصوص ان الشركة ما زالت مستمرة بايصال صوتها الى القضاء.

وفيما يخص موضوع ارتفاع كلف قطع الغيار عقب السيد المدير العام قائلا ان هذا الارتفاع عائد لاسباب تاريخية وانه قد تم ومنذ أكثر من سنة وضع آلية للموافقة على كافة المشتريات تشمل موافقة المدير العام وان هذه الآلية قد حسنت من الأرقام واظهرت نتائج ايجابية مضيفا ان الشركة تحاول ما امكن بيع قطع الغيار المنتهية خدمتها والتي تراكمت في مخازن الشركة تاريخيا.

وعن مخصص انهاء الخدمة البالغ 16 مليون دينار أي بفارق 5 مليون دينار عن المخصص المأخوذ العام السابق اجاب السيد المدير العام بان مجلس الادارة قد اخذ بعين الاعتبار عند تخصيصه لهذا المبلغ عدد العاملين الذي من المتوجب الاستغناء عن خدماتهم ليصل عدد العاملين في الشركة الى رقم مقبول اقتصاديا يمكن الشركة من الاستمرارية والمنافسة في ظل ظروف السوق المستجدة. واعترض في هذا الخصوص السيد المساهم خليل بركات مشيرا الى انه كان من الأجدى خفض المخصص الى 11 مليون بدلا من 16 مليون مما يمكن الشركة من توزيع بعض الأرباح على السادة المساهمين. وعقب السيد الرئيس في هذا الخصوص ان مجلس الادارة كان قد درس هذه الارقام بكل عناية وحرص وان هذه الأرقام تعكس واقع ما تحتاجه الشركة من اجراءات لمواءمة اوضاعها مع السوق الأمر الذي سبق توضيحه أعلاه مؤكدا انه اذا لم تعمل الشركة على تخفيض الكلف بما في ذلك استخدام مخصص انهاء الخدمة فان ذلك قد ينتج عنه اقصاء الشركة من السوق.

وعن امكانية استخدام مادة البوزلانا بنطاق واسع اجاب السيد المدير العام بان الشركة تقوم باستخدام هذه المادة كمادة اضافية وفقا لمحددات المعايير والمواصفات الاردنية المعمول بها.

وفيما يتعلق بانخفاض ايرادات الفوائد، اجاب السيد نائب المدير العام للشون المالية بان هذا الانخفاض جاء نتيجة لانخفاض المبالغ المودعة لدى البنوك المحلية ونتيجة للتغيرات في سوق العملة فيما يخص تعامل الشركة مع شركات اجنبية.

وحول الاستفسار المقدم من احد السادة المساهمين حول بند مصاريف اخرى من قائمة الدخل من التقرير السنوي والبالغ 530000 دينار، اجاب السيد نائب المدير العام للشون المالية بانه يمثل خصم قروض الاسكان والسيارات الممنوحة لموظفي الشركة والذي يتم وفقا لمتطلبات المعاييرالمحاسبية الدولية.

ومن ثم اقترح السيد المساهم مروان عيسى اغلاق باب النقاش والانتقال الى المصادقة على الميزانية العمومية وعلى تقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية وتمت التثنية على ذلك ثم وافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح وبناء عليه:

- تمت المصادقة على كل من البند الثاني – سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2010 والخطة المستقبلية والمصادقة عليهما والبند الرابع – مناقشة حسابات الشركة وميزانيتها عن عام 2010 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة حيث، وافقت الهيئة العامة على هذين البندين بالإجماع بعد ان قام السيد المساهم خليل بركات بسحب اعتراضه بخصوص –مخصص انهاء الخدمة– المشار اليه في الفقرة أعلاه.

- فيما يخص توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع ارباح عن عام 2010 على السادة المساهمين، قام بعض السادة المساهمون بالاعتراض على هذه التوصية ومنهم السيد المساهم خليل بركات، وبناء عليه قام السيد مندوب مراقب عام الشركات باعلام الهيئة العامة الاجراء القانوني الواجب التطبيق في هذه الحالة –اي المباشرة بالتصويت وفقا لاحكام قانون الشركات المعمول به مشيرا الى مراقبي الجلسة البدء بالتحضير للتصويت. وفيما كان المراقبون بصدد التحضير للتصويت، قام ذات السادة المساهمون –ومنهم السيد المساهم خليل بركات –الذين قد عارضوا توصية مجلس الادارة بسحب اعتراضهم– وبناء عليه تمت موافقة الهيئة العامة بالاجماع على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع ارباح عن عام 2010 على السادة المساهمين.

- وفيما يخص بند مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2011 وتحديد بدل أتعابهم فقد فاز السادة ارنست اند يونج بالتزكية ليكونوا مدققي حسابات الشركة لعام 2011 كما تم تفويض مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة بتحديد أتعابهم .

- وحيث انه لا توجد أية أمور أخرى فقد شكر كل من السيد رئيس الجلسة والسيد مندوب مراقب عام الشركات السادة الحضور على تعاونهم وأعلن مندوب مراقب عام الشركات السيد معن الشناق اختتام الجلسة في الساعة الواحدة وخمسة واربعون دقيقة.

معالي رئيس مجلس الإدارة عبد الاله الخطيب	مندوب مراقب عام الشركات معن الشناق	مديرة الدائرة القانونية هانية وليد العسلي كاتب الجلسة